

بعثة التقييم المشتركة توفر خطة الطريق للسلام جون بينيت

إلى الأجزاء الأفقر والأكثر حرماناً من الدولة - جنوب السودان ومناطق كردفان الجنوبية والنيل الأزرق وأبي (المعروفة باسم المناطق الانتقالية أو الثلاثة). وستتم تغطية ثلثي تكاليف الإنعاش الأولية المبينة في خطط البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان من الموارد المحلية (وهي بالغالغالب البترول)، وسيغطي المانحون الدوليون فقط الثلث.

تتضمن الاحتياجات الفورية الأساسية كل من الأمن وتقوية أسس الصلح والسلام، وتأمين احتياجات الأمن الغذائي وضمان عودة دائمة للاجئين. ويتطلب هذا تأسيس الهياكل الأساسية ومؤسسات الحكم الجماعي واحترام حقوق الإنسان. كذلك يعتبر السماح باستعمال الأراضي من القضايا العاجلة، إضافة إلى الحاجة للترويج للإصلاحات، على المدى المتوسط، بجانب تحول الموارد من تحت سيطرة القوات المسلحة إلى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية (وهي قطاعات الزراعة التقليدية، والماشية والقطيع الخاص)، إضافة إلى الخدمات العامة والبنى التحتية في الأجزاء المتضررة منذ فترة طويلة من الدولة. وسيؤدي ذلك إلى نقل الثروة الوطنية إلى الدولة والحكومات المحلية في الوقت الذين يستعدون فيه لبناء قدرتهم لتقديم الخدمات الأساسية.

تبدأ رحلة جنوب السودان من مستوى منخفض جداً بما يتعلق بالقرارات المؤسساتية والنمو الاجتماعي الاقتصادي، وذلك لأن مستويات التعليم الأساسي ومؤشرات الصحة، مثل ارتفاع نسبة وفيات الأطفال أثناء وبعد الولادة وانخفاض نسبة الأطفال المسجلين في التعليم الأساسي، تعتبر جميعها من بين أسوأ المستويات في العالم. هذا بالإضافة إلى عدم وجود مؤشرات للبنية التحتية على أرض الواقع، مع عدم وجود أي أروسة للطرق خارج التجمعات المدنية الرئيسية. كذلك يجب إعادة بناء الخدمة والهياكل المدنية الضرورية لتقديم الخدمات بشكل أساسي من الصفر. وهناك استراتيجية موجودة في الجنوب تسعى للترويج للتطور الريفي من خلال التأكيد على البنية التحتية الأساسية لمساندة القدرات الإنتاجية الزراعية للأقاليم، الجنوب والشمال إضافة إلى بناء علاقات التجارة الدولية، وتيسير سبل الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية، وخاصة التعليم. ستتمكن حكومة جنوب السودان من خلال اتفاقية السلام الشامل من الوصول للموارد الثابتة الناتجة محلياً والجهوية، إلا أنها ستحتاج إلى موارد إضافية، وخاصة في مجالات المساعدة الفنية وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

وضعت بعثة التقييم المشتركة (جام) لتحديد احتياجات السودان أسس جديدة للتخطيط لمرحلة ما بعد النزاع من خلال العمل مع الممثلين المحليين والدوليين الأساسيين لتطوير رؤية استراتيجية لإعادة البناء والانتعاش.

تقليدية لتقييم للاحتياجات ولكنها كانت بالأحرى تطبيقاً شامل لمخطط "الرؤية" الإستراتيجية لدولة تتمتع داخلياً بإمكانيات هائلة ولكنها ممزقة نتيجة لعدم المساواة السياسية والاجتماعية والإقتصادية. ويتطلب إحلال السلام الذي ما زال ضعيفاً خطوات سريعة وواقعية لمعالجة كل الأسباب الهيكلية الكامنة للنزاع والتخلف. ويجب ان تترافق عملية إعادة توزيع الثروة مع إصلاح لهيئة الحكم. فيدون مناقشة هذه القضايا بحزم وجدية، لن تقم أباً من الجهات الداعمة ولا الجمهور المحلي باتخاذ اي خطوة جدية نحو تطبيق مخطط البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان.

يتميز السودان بأنه الآن متوازن - وهذا بفضل ثروته البترولية التي حصل عليها مؤخراً - وذلك ليصبح أحد أغنى الدول الإفريقية، إلا أنه في الوقت ذاته يعاني من وجود بعض أسوأ مؤشرات التطور البشري في القارة. ومع ذلك، لم تفد المجموعة الكاملة للبعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان في رفع قيمة المعونة الخارجية، بالرغم من أهمية هذا الجانب لأعمار الدولة في الفترة الأولى لما بعد الحرب، ولكنها سعدت إلى حد ما في إصلاح الخلل في الثروة من خلال إعادة بناء الهيكل الجوهري للوضع الاقتصادي والشارع السياسي في الدولة. وعليه فإن مقياس النجاح سيضع السودان بقوة على الطريق لتحقيق الأهداف التطورية للألفية الحالية.

وكلما استمر التشكيك العالمي في رفع أسعار البترول، ستستمر إيرادات الحكومة السودانية في الارتفاع. ولكن، ما لم تزد القدرة الاستيعابية للحكومة السودانية للتولى أمور الإيرادات وبسرعة، وما لم يتم تطوير هيئة حاكمة مسؤولة وذات شفافية عالية، ستسبب الإيرادات النفطية في إحداث الفساد - كما حدث في أنجولا والدول الأخرى في مرحلة ما بعد النزاع - إضافة إلى ظهور فنة كبيرة غير موثوق بها من سادة القوم.

الاحتياجات الفورية

تغطي بعثة التقييم المشتركة لتحديد احتياجات السودان الفترة الانتقالية والتي ستستمر لمدة ستة سنوات، وقد ركزت على المرحلة الأولى الهامة التي تقع ما بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧، إضافة

"السودان يمر بفترة حرجة"، هذه هي الجملة الافتتاحية لإطار عمل الوصول إلى السلام المتواصل والتطوير والحد من الفقر. وقد قدمت هذه الوثيقة إلى المانحين في وقت سابق من هذا العام كأحد نتائج البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان. وقد أنهت اتفاقية السلام الشامل ١ في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ الحرب رسمياً بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان.

وكانت اتفاقية السلام الشامل تنويجاً لعملية تطورت بشكل رئيسي على يد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وهي منظمة إنمائية إقليمية تجمع سبعة دول. وقد عقدت هذه الهيئة محادثات في تموز/ يوليو ٢٠٠٢ أدت إلى توقيع اتفاقية مانتساكوس من قبل الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ٣.

في يوليو/تموز ٢٠٠٥، وبعد ستة أشهر من توقيع اتفاقية السلام الشامل، أدت حكومة الوحدة الوطنية الجديدة اليمين الدستوري، ومع ذلك استلزم تعيين الوزراء شهرين آخرين. إلا ان صدمة وفاة جون قرنق، نائب الرئيس وأحد مؤسسي السودان وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي جاءت بعد حوالي ثلاثة أسابيع من التوقيع، قد تكون قد خلقت نكسة واضحة بالرغم من أن الوضع في الواقع لم يكن كذلك. وقد منحت الحكومة ٣٠٪ من مفاعدها لممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان. وللمرة الأولى حصل جنوب السودان على حكومتها الخاصة (حكومة جنوب السودان) وكانت هناك إتفاقية حول كيفية المشاركة في ثروات البلاد النفطية المتزايدة. وليس على السودان الآن فقط أن تتغلب على التحديات الاجتماعية والإقتصادية الضخمة "لحالة الانهيار" وحسب، بل أيضاً مواجهة التحدي السياسي الذي سببهن على قابلية نجاح وحدة الأمة. والحل البديل الآخر هو أن يتم بعد الفترة المؤقتة التي ستمتد إلى ستة سنوات القيام بإجراء إستفتاء عام لتقرير مستقبل جنوب السودان، قد يكون البديل هو تقسيم دولة السودان إلى دولتين منفصلتين.

وبسبب هذه المشاركة والاهتمام الدولي، سيكون دور البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان دائماً أكثر من مهمة فنية. ولم تكن بالتأكيد عملية

والأمم المتحدة والبنك الدولي والحكومة السابقة، والمجتمع المدني بجانب المنظمات غير الحكومية والمانحين من الطرفين ووكالات الإغاثة. وتطلب بناء الثقة بين وداخل الأحزاب الوطنية أشهر من النقاش المشترك.

بالرغم من أن التأخير في توسيع نطاق اتفاقية مانتشاكوس للخروج باتفاقية سلام رسمية كان مفاجئاً، إلا أنه وبمجرد أن أصبح واضحاً أن المحادثات في بلدة نيفاشا الكينية قد وصلت إلى طريق مسدود، وأن اتفاقية السلام الشامل لن توقع في أوائل عام ٢٠٠٤ كما كان مقرر، اعترفت مجموعة التنسيق الرئيسية للبعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان بحاجتها لإعداد لمرحلة تحضيرية لبناء القدرة والترويج لفهم أهداف وغايات البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان. وازداد خطر الإغواء لأن الوضع أصبح يستلزم المزيد من التفكير وربما التأثير على عملية السلام من خلال التركيز على عملية تخطيط استراتيجية تترنوا إلى ما بعد الصعوبات التي ستعاني منها المفاوضات. وقد كان مستوى المشاركة من قبل الأحزاب والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً غير مسبوقة عندما أجريت التقييمات للاحتياجات الحديثة لما بعد النزاع.

أصبح موظفي وقدرات الحركة الشعبية لتحرير السودان من العوامل الواضحة ضمن للبعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان في نيفاشا. وجاهد فريق الحكومة السودانية في الخرطوم في رفع حماس الشعب نحو العملية. فبالرغم من أن هناك الكثير من الواجبات الفنية التي يجب أن تقوم بها البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان، إلا أن مناقشات قضايا نشر الأمن وتنفيذ العملية التي أجريت في نيفاشا أدت حتماً إلى المزيد من التأخير. ولكن لحسن الحظ أدى توقيع الاتفاقيات الذي تم في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ إلى نقل مهمات البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان إلى مرحلة ما بعد الوعد الكلامي وقدمت هيكل مؤسسي وسياسي مهد الطريق أمام الحوار المكثف والمثمر، وبالتالي إلى عقد ورشة العمل المشتركة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في نيروبي التي اجتمع فيها الطرفين للمرة الأولى واتفقا على وضع الإطار التصوري للبعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان. وقد تم الاتفاق على ملخص التقرير النهائي مع الانتباه إلى ما يلي:

■ سيتم تقسيم الاحتياجات إلى أربعة درجات تغطي حكومة الوحدة الوطنية، وأقاليم الشمال والجنوب والمناطق الثلاثة.

■ ستبدأ تدخلات البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان متزامنة مع الفترة الانتقالية التي ستمتد لستة سنوات، في الوقت الذي ستطلب فيه بعض العناصر الأخرى وجود بعض الاحتياجات الضرورية.

■ ستبذل فرق البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان في تنفيذ بعض المهام في المناطق الثلاثة وستتوجه جهودهم نحو تدريب السلطات المحلية للحركات الموجودة على خط المواجهة.

المناطق وهرب حوالي ٧٥٪ من سكان أبي من مناطقهم أو نزحوا إلى مناطق أخرى داخل الدولة. وسترى المناطق الثلاثة تدفقاً لأعداد كبيرة من العائدين، كما ستكون طرق النقل الرئيسية لإعادة هؤلاء السكان.

اعترفت الاتفاقيات المبرمة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بالوضع الخاص للمناطق الثلاثة، ولكنها بنفس الوقت تركت الكثير من الأسئلة دون أجوبة. ويُجرى في أبي الإعداد لإجراء استفتاء حول ما إذا ستبقى أبي جزءاً من الشمال أو تنضم إلى الجنوب. تمتلك كردفان والنيل الأزرق الجنوبيتان حكم ذاتي خاص بهما، وسيقدمان مذكرات إلى رئاسة حكومة الوحدة الوطنية يقترحان بها الطريقة التي يجب أن تطبق فيها عملية السلام الشامل في المنطقة.

وتبقى قضية الأمن الغذائي في المناطق الثلاثة من القضايا الضعيفة في الوقت الذي أصبحت فيه ملكية الأرض من أكثر القضايا ظلاماً. إضافة لذلك ازدادت التوترات الحالية بين القريبيين والفلاحين حول استخدام الموارد الطبيعية وذلك لانتشار الزراعة الآلية والتنقيب عن النفط على نطاق واسع. وقد تسبب عودة النازحين داخلياً واللاجئين في زيادة النزاع حول الوصول إلى أرض الأجداد. وسيستمر وجود المناجم أو الخوف منها كعقبة أمام الاستخدام الانتاجي للأرض في بعض المناطق، بينما ستعاني المناطق الأخرى من أعباء تزيد عن طاقتها نتيجة لعودة سكانها إليها.

أما بالنسبة لمستويات طرق الوصول إلى مياه الشرب والأمن والمناخ الصحية المحسنة والخدمات الصحة فإنها تعتبر مستويات منخفضة. ومن جهة أخرى، قدرت نسبة الوفيات أثناء الولادة بـ ٥٨٢ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي، وهو بذلك يسجل أعلى المستويات في السودان. وبالرغم من أن وضع مناطق الحركة الشعبية لتحرير السودان بشكل عام يشير إلى زيادة نسبة الفقر وانخفاض نسبة الخدمات، إلا أن هناك مجموعات مهمشة في كل أجزاء من الحزام الانتقالي يجب الانتباه إلى احتياجاتها. فقد أدت العزلة المادية لبعض أجزاء المناطق الخاضعة تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان في مناطق أبي والنيل الأزرق الجنوبي إلى النقص، أو الارتفاع الباهض جداً لأسعار العديد من السلع.

بعثة التقييم المشتركة كعملية

لم يكن لتجربة بعثة التقييم المشتركة لتحديد احتياجات السودان مثيل في السودان من قبل من ناحية المدة والمجال والتعقيد. فقد كان المخطط الابتدائي للعملية مبني على أساس ١١ أسبوع من العمل المكثف، ولكنه انتهى بعملية استمرت لمدة ١٥ شهر، بل أنها تحولت إلى مهمة تقييم فريدة من نوعها لاحتياجات السكان لما بعد النزاع. وفي البداية أعدت الفرق الوطنية نفسها بشكل غير كافي، وخاصة في الجنوب التي أخذت منهم ستة أشهر لتكوين فريق عملي من الحركة الشعبية لتحرير السودان، إضافة إلى احتياجاتهم للوقت لبناء إجماع بين مجموعة كبيرة ومتنوعة من أصحاب المصالح وهي الهيئة الحكومية للتنمية

ويعتمد أي سلام دائم على حل جدي يشمل ملايين النازحين داخلياً واللاجئين الذين عانوا في المعسكرات والمناطق المدنية لعشرات السنين في بعض الحالات. وفي بلد قدر فيه عدد النازحين داخلياً بستة ملايين نازح، هناك على الأقل أربعة ملايين نازح هجر منطقته نتيجة للحرب في الجنوب، ومن المتوقع أن يعيش ثلث هؤلاء في أنحاء الخرطوم، بالرغم من أن نسبة كبيرة منهم ستعود إلى أراضيها. حتى الآن، عاد ما يقارب ٢٠٠ ألف نازح داخلياً ولاجئ إلى جنوبي السودان وإلى المناطق الثلاثة، لينضموا إلى أكثر من ٥٠٠ ألف نازح الذين عادوا في عام ٢٠٠٤.

وقد تم إعداد برنامج الأمم المتحدة، والذي حظي بدعم من المنظمات غير الحكومية ودعم مشترك من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان "فريق العودة الدائمة"، بناءً على عدة أولويات أساسية:

■ منع وتحسين آثار الهدم والأفعال الأخرى التي قد تؤدي إلى حركة مرفوضة

■ معالجة الفجوات في التغطية طبقاً لمعايير الضعف العام لضمان حصول النازحين داخلياً على نفس مستويات المعيشة لسكان الدولة المضيفة على الأقل

■ التأكد من قدرة دخول النازحين داخلياً إلى للخدمات الموجودة

■ التأكد من قدرة النازحين على اتخاذ قرارات معلنة من خلال تقديم المعلومات والاستشارات والنصائح القانونية.

تتضمن خطة عمل الأمم المتحدة لهذا العام ٥٢٠٠٥ مراجعة للبيود من أجل: (أ) التأكد من حصول العائدين على أقل المساعدات الإنسانية من خلال مراكز الشتات للمرحلة الأولى من العودة لتجنب إلقاء المزيد من الأعباء على المجتمعات المستقبلة، و(ب) تقوية الخدمات الأساسية في مجتمعات العودة، والتأكد من الحفاظ على المستويات الحالية للخدمات المقدمة للسكان. سيتم تدريب موظفي الإغاثة بشكل مناسب على أمور الحماية العامة ليلبغوا عن القضايا بشكل مناسب ويقوموا بالإجراء المناسب لمواجهة مخاوف الحماية أثناء تقديم المساعدة. وسيتم شمل سكان المنطقة المضيفة قدر الإمكان عند تقييم الاحتياجات ووضع البرنامج.

المناطق الثلاثة

لعبت مناطق أبي وإقليم النيل الأزرق وكردفان الجنوبي/ جبال النوبة - المعروفة بالمناطق الانتقالية أو المناطق الثلاثة - دوراً مركزياً في الحرب بين الشمال والجنوب، وذلك لأن موقعها على جبهة الحرب الأهلية أدى إلى جعلهم في قلب النزاعات الوطنية والمحلية على الموارد، وخصوصاً الماء والأرض والبتترول. ويبلغ عدد سكان المناطق الثلاثة حوالي ٣,٩ مليون، يعيش ٣٠٪ منهم في المناطق الخاضعة تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان. وبسبب موقعهم الجغرافي، نزح حوالي ٣٠٪ من سكان

من فئات عرقية أو دينية أو جغرافية معينة. وقد أحست الحركة الشعبية لتحرير السودان أن هذا يقع في قلب اتفاقية السلام، بينما تمتت الحكومة السودانية حصر مثل هذا التحليل داخل التفسير التاريخي.

لم تحقق أي عملية الامتياز من قبل، وما زالت هناك بعض تعليقات الناتجة عن عدم رضا عام من أولئك الذين استبعدوا عن حوار البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان. ولكن من المؤكد أن حذف بند دارفور، إضافة إلى تحديد المنافع السياسية بشمل طرفين فقط في الاتفاقية وهما الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية، سيحدد المخاطبين الرئيسيين في الاتفاقية. ولكن وجود البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان هو، في المقام الأول، إعلان للنوايا والتزام من قبل أولئك الذين سيشكلون الحكومة أو الحكومات الجديدة. وتحتوي الاتفاقية على معايير فعالة - وهي قائمة فحص للمؤشرات لكل ستة أشهر حتى نهاية عام ٢٠٠٧. وقد اتفق هذا الأمر، أكثر من أي بند آخر، المجتمع الدولي بقيمة هذه الاتفاقية المطلقة. وسيطلب وضع المزيد من اللحم فوق الهيكل العظمي السوداني الكثير من العمل والجهد حتى يشفى السودان ولكن البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان ما زالت في خطواتها الأولى.

جون بنيت، رئيس الفريق الأمم المتحدة- البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان، هو مستشار مستقل ورئيس مستشاري إدارة الخطط الإنمائية في أكسفورد. البريد الإلكتروني: jon.bennett@dsl.pipex.com

يوجد التقرير النهائي وتقارير مجموعات البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان على الموقع: www.unsudanig.org/JAM

www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db/٩٠٠SID/١

www.igad.org

www.usip.org/library/pa/sudan/sudan_٣

toc.html_machakos.٧٢٠٢٠٢

٤ تصنف السودان في المرتبة الـ ١٣٩ في تقرير برنامج الأمم المتحدة للإنماء تطوير الإنساني لعام ٢٠٠٤. في ما يقدر

بـ ١٨٢٠ دولار، يقدر دخل السودان لكل فرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ضعف الذي يحصل عليه سكان

أكثر الدول الأفريقية الأخرى المتأثرة بالنزاع. http://hdr.undp.org/statistics/data/country_fact_sheets/cty_fs_SDN.html

webpage.ochaonline.un.org/cap٢٠٠٥

١٢١٧=Page&٦٢٨٢=asp?MenuID

٦ التطوير المؤسسات وبناء القدرة؛ حكم / سيادة القانون؛

السياسة والإدارة الاقتصادية؛ القطاعات المنتجة؛ خدمات

المجتمع الأساسية؛ البنية التحتية؛ الإعانات والحماية

الإجتماعية والمعلومات.

الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان يصغي إلى قادة القبائل في السودان

مؤخراً استبدلت مجموعة التنسيق الرئيسية للبعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان بالفريق المشترك للحكومة الانتقالية، وهو كيان بقيادة سودانية طلب حضور المراقبة الدولية من المانحين والأمم المتحدة والبنك الدولي. وفي مؤتمر مانحي أواسلوا الخاص بالسودان والذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ قدم الفريق المشترك للحكومة الانتقالية عرضاً لأولويات البلد للتطوير اعتبر أول عرض موحد يقدمه الأطراف المشاركة في اتفاقية السلام الشامل أمام المجتمع الدولي. يستخدم حالياً الفريق المشترك للحكومة الانتقالية تقارير المجموعات كأساس لإعادة تشكيل المخطط التصوري الذي قدمته البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان في وضع مقترحات جادة لمشاريع ستخضع لقوانين السلطات الوطنية والأهداف المحددة للإنماء.

سياسة واقعية لتقييم الاحتياجات

في المراحل الختامية للبعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان، أعرب بعض المراقبين الدوليين عن بعض القلق من أن حقوق الإنسان لم تأخذ الاهتمام الكافي. أدى القلق الناتج عن الأحداث البشعة التي حدثت في دارفور، وسلسلة انتهاكات حقوق الإنسان الطويلة التي يرتكبها كل أنصار الحرب التي جرت بين الجنوب والشمال، إلى وقوف بعض المحامين للدفاع عن الشروط القوية التي جاءت في نداء البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان. وقد كان ضرورياً إيجاد بعض الحلول الوسطى عند تناول اللغة، وإزالة بعض عبارات الاتهام من مقترحات تقارير المجموعة التي كتبها المراقبون الدوليين، وكان هذا بالتحديد في المجموعة ٢ (الحكم). وقد جادلت الحكومة السودانية بأنه سيكون من الصعب على البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان الاحتفاظ بجمهورها إذا استمرت في استخدام مثل هذه اللغة. وكانت نقطة الخلاف الرئيسية حول التحليل التاريخي لتهميش شريحة من السكان

تم تنظيم عمل بعثة التقييم المشتركة في تسع مجموعات ٦ تقدم المراجع والاستشارات لزيارة البعثات، وقد تم استشارتها بشكل مباشر لوضع التقارير النهائية، التي كانت مفتوحة أمام أي مانح/منظمات غير حكومية/وكالة الأمم المتحدة وهم أصحاب المهارات ذات العلاقة. وكان الترتيب أكثر تأثيراً في الجنوب، وقد يعود ذلك إلى الترابط القوي بين الوكالات التشغيلية، إضافة إلى الالتزام الشخصي للذئاب، ووجود عدد من الوكالات الإنمائية (أي لا تقتصر فقط على المساعدات الإنسانية).

ساعدت بعثة التقييم المشتركة في:

■ بناء القدرات في جنوب السودان ومساعدتهم على خلق نظام جديد للدولة الجديدة

■ إعداد أصحاب المصالح الرئيسيين في الشمال للتخلي عن بعض المسؤوليات تحت ما اتفق عليه باسم "بلد واحد، نظامان"

■ إعادة تشكيل بنية الحكم من خلال التأكيد على الحاجة لتوزيع مهام الحكومة وإعادة المخصصات المالية من خلال نظام فدرالي خاص بالإقليم - وبالتالي ترجمة العناصر السياسية، والتي تكون أحياناً ملبسة، لمؤتمر نيفاشا من خلال وضع مقترحات ملموسة

■ تطوير مجموعة من الأهداف المشتركة توضع كأساس لاستراتيجية استئصال فقر

■ تطوير برامج "الحاجات الملحة" وخاصة تلك المرتبطة بعودة النازحين داخلياً واللاجئين

■ وضع حجر الأساس لوديعتين متعددة المانحين (إحدهما للشمال والأخرى للجنوب) لتلقي التمويل الإنمائي الخارجي

